

Distr.: General
15 October 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ٧٨ من جدول الأعمال
برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس
القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته
ونشره وزيادة تفهمه

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٧/٦٦. وهو يتناول تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه خلال عام ٢٠١٢، وكذلك الأنشطة المقررة لعام ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	تنفيذ برنامج المساعدة خلال عام ٢٠١٢ والأنشطة المقررة لعام ٢٠١٣	٣
ثالثا -	المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بتنفيذ برنامج المساعدة في عام ٢٠١٣	١٢
رابعا -	الآثار الإدارية والمالية لبرنامج المساعدة	١٢
ألف -	خلال عام ٢٠١٢	١٢
باء -	خلال عام ٢٠١٣	١٣
خامسا -	اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه	١٤
ألف -	العضوية	١٤
باء -	نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام في دورتها السابعة والأربعين	١٤

المرفقات

الأول -	المنشورات القانونية الصادرة عن مكتب الشؤون القانونية	١٦
الثاني -	المواقع الشبكية التي يتعهد بها مكتب الشؤون القانونية	١٨

أولا - مقدمة

- ١ - أذنت الجمعية العامة في قرارها ٩٧/٦٦ بأن يضطلع الأمين العام، في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، بالأنشطة المحددة في تقريره المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/66/505)، الذي قُدِّم إليها في دورتها السادسة والستين.
- ٢ - ويقدم هذا التقرير معلومات بشأن تنفيذ برنامج المساعدة في عام ٢٠١٢، وكذلك عن الأنشطة المقررة لعام ٢٠١٣، وفقا للمبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة في التقرير المذكور أعلاه.

ثانيا - تنفيذ برنامج المساعدة خلال عام ٢٠١٢ والأنشطة المقررة لعام ٢٠١٣

- ٣ - خلال عام ٢٠١٢، أعد مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة عدة منشورات قانونية وأدار عددا من المواقع الشبكية، وأدرجت هذه المنشورات والمواقع، على التوالي، في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير^(١). واستقبل المكتب أيضا عددا من المتدربين الداخليين وعيّنهم للمشاركة في أعماله. ويختار المكتب الأشخاص لهذه المناصب، ويتخذ الترتيبات بشأن فترة تدريبهم ونوعه، ويكلفهم بالعمل في مشاريع حسب احتياجاته مع مراعاة اهتماماتهم الخاصة ومؤهلاتهم^(٢).
- ٤ - ويُنظر في الحلقة الدراسية المعنية بالقانون الدولي، التي تُعقد بالتزامن مع الدورة السنوية للجنة القانون الدولي، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتيها الثالثة والستين والرابعة والستين"، وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٨/٦٦ (انظر A/67/10، الفقرات من ٣٠١ إلى ٣١٤).

(١) أنشطة مكتب الشؤون القانونية مذكورة في الصفحة الشبكية ذات الصلة، المتعلقة بالقانون الدولي (www.un.org/law).

(٢) استقبلت أيضا شعبة التدوين مساعدتي بحوث دراسات عليا وعيّنهم للمشاركة في أعمالها. وعلاوة على ذلك، تتعاون الشعبة أيضا مع مؤسسات أكاديمية تقدم متدربين خارجيين للمساعدة على إعداد دراسات من أجل "مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة". ويتحمل المتدربون الداخليون ومساعدو البحوث والمتدربون الخارجيون جميع النفقات المالية الخاصة بهم.

- ٥ - ويُنظر في أنشطة بناء القدرات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك الزمالات، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار"، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣١/٦٦^(٣). وفي عام ٢٠١٢، مُنحت مرشحة من كوبا زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية الخامسة والعشرين^(٤).
- ٦ - ويُنظر في أنشطة بناء القدرات في مجال القانون التجاري الدولي في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والأربعين" عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٤/٦٦^(٥).
- ٧ - ونظم قسم المعاهدات حلقتين دراسيتين تدريبيتين في مقر الأمم المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وأيار/مايو ٢٠١٢، بشأن تسجيل المعاهدات وممارسات الإيداع التي يتبعها الأمين العام. وشارك القسم أيضاً في أنشطة تدريبية مماثلة في بيلاروس وجنوب السودان وكولومبيا في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.
- ٨ - وتضطلع شعبة التدوين بمسؤولية تنفيذ برنامج المساعدة. وتؤدي الشعبة وظائف متنوعة مثل إعداد تقارير الأمين العام وتقديم الخدمات للجنة الاستشارية واللجنة السادسة في ما يتعلق ببند جدول الأعمال ذات الصلة. وتتولى الشعبة أيضاً إدارة الموقع الشبكي لبرنامج المساعدة.

برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي

- ٩ - يوفر برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي أشمل تدريب في مجال القانون الدولي يقدمه كبار الأكاديميين والمهنيين للمحامين من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة في إطار برنامج المساعدة. ويحضر الزملاء دورات دراسية بأكاديمية القانون الدولي في لاهاي وكذلك حلقات دراسية خاصة تنظمها شعبة التدوين وتشمل مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالقانون الدولي. ويجري أيضاً تنظيم زيارات دراسية لفائدة المشاركين.

(٣) انظر التقرير الذي قدمه الأمين العام حول هذا الموضوع (A/67/79 و Corr.1).

(٤) انظر: www.un.org/Depts/los/technical_assistance/hsa_fellowship/amerasinghe_fellowship.htm.

(٥) انظر تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (A/67/17) ومذكرة من الأمانة العامة (A/CN.9/753).

١٠ - وعُقد برنامج زملات القانون الدولي في لاهاي في الفترة من ٩ تموز/يوليه إلى ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢. ووقع الاختيار على ما مجموعه ١٩ زميلاً (١٠ رجال و ٩ نساء) للمشاركة في البرنامج، فضلاً عن مشاركين على نفقتهم الخاصة (رجل وامرأة)^(٦).

١١ - وشملت المحاضرات التي أقيمت في أكاديمية لاهاي ما يلي: "الأمم المتحدة وصنع القانون الدولي" (م. هـ. أرسنجاني، المدير السابق لشعبة التدوين، مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة)؛ و "إبداع القانون الدولي" (درس عام) (الأستاذ س. سور، جامعة باريس الثانية (بانتيون - آساس))؛ و "حقوق الإنسان للمهاجرين بلا وثائق" (الأستاذ ل. أورتيز أهلف، الجامعة الإيبيرية الأمريكية)؛ و "استقلال هيئات التحكيم المنشأة في إطار المنظمات الدولية" (ن. ج. زيادة، نائب سابق للأمين العام، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، البنك الدولي)؛ و "القواعد الآمرة في محكمة العدل الدولية" (الأستاذ س. يي، الشاغل لكرسي شانغجيانغ زويزهي الأكاديمي، معهد القانون الدولي في جامعة ووهان)، و "الاتحاد الأفريقي والقانون الدولي" (القاضي أ. يوسف، محكمة العدل الدولية)؛ و "تأثير نظم الحماية المنشأة بموجب القانون الدولي في الأفراد" (ش. سوينارسكي، مستشار قانوني سابق في لجنة الصليب الأحمر الدولية)؛ و "أهمية تاريخ قانون الأمم في أوروبا وشرق آسيا" (الأستاذ م. ياناغيهارا، جامعة كيوشو).

١٢ - وشملت الحلقات الدراسية الخاصة التي نظمتها شعبة التدوين المواضيع التالية: "مقدمة في القانون الدولي" (ج. أبي صعب، أستاذ دائم في معهد الدراسات العليا الدولية والإقليمية، جنيف، وأستاذ فخري في كلية الحقوق، جامعة القاهرة)؛ و "تسوية المنازعات بالوسائل السلمية" و "الحماية الدبلوماسية" (ل. كافليش، أستاذ فخري، معهد الدراسات العليا الدولية والإقليمية، جنيف، ورئيس لجنة القانون الدولي)؛ و "العلاقات الدبلوماسية والقنصلية" (الأستاذ المحاضر إ. ويلر، معهد الدراسات العليا الدولية والإقليمية، جنيف)؛ و "القانون البيئي الدولي" (الأستاذة ل. بواسون دو شازورن، جامعة جنيف)؛ و "قانون المعاهدات" (ل. كوندوريلي، أستاذ دائم، جامعة فلورنسا)؛ و "القانون الإنساني الدولي" و "القانون الجنائي الدولي" (الأستاذ إ. ديفيد، الجامعة الحرة في بروكسل)؛ و "قانون البحار" (الأستاذة ج. بوردو، جامعة باريس الأولى (بانتيون - سوربون))؛

(٦) ورد ما مجموعه ٢٥٠ طلباً من ٥٣ دولة عضواً. ووقع الاختيار على تسعة عشر زميلاً من الدول الأعضاء التالية: إكوادور وأوروغواي وباراغواي وبوركينا فاسو وبيلاروس وجزر القمر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مولدوفا وجيبوتي والكاميرون وكبوتديا وكوبا وكوت ديفوار والكونغو ومالي ومدغشقر والمغرب والمكسيك وموريتانيا. وتم اختيار اثنين من المشاركين على نفقتهم الخاصة من المكسيك والاتحاد الأفريقي.

و "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (الأستاذ إ. ديكو، جامعة باريس الثانية (بانتيون - أساس))؛ و "قانون التجارة الدولية" (الأستاذ م. م. ميينغي، جامعة جنيف)؛ و "المنظمات الدولية" (الأستاذ ب. كلاين، الجامعة الحرة في بروكسل)؛ و "البحوث في القانون الدولي" و "أعمال لجنة القانون الدولي" (س. فيلاباندو، موظف قانوني، شعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية).

١٣ - ونُظمت للمشاركين زيارات دراسية إلى محكمة العدل الدولية، في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢؛ وإلى المحكمة الجنائية الدولية، في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢؛ وإلى محكمة التحكيم الدائمة، في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. واستمع المشاركون إلى إحاطات قدمها كبار المسؤولين في تلك المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع المشاركون مع إ. دوديه، الأمين العام لأكاديمية القانون الدولي في لاهاي.

١٤ - وقامت شعبة التدوين ببحث وجمع المواد القانونية التي أوصى بها المحاضرون للدورات الدراسية. واستخدمت الشعبة برنامجها الخاص بالنشر المكتبي من أجل الإعداد التقني لثمانية مجلدات من المواد التدريبية المطبوعة^(٧). وعلاوة على ذلك، قُدِّمت للمشاركين من البلدان النامية المحدودة الاتصال بالإنترنت مخازن ذاكرة محمولة USB تحتوي على مواد التدريب، فضلا عن المنشورات القانونية الصادرة عن شعبة التدوين، لتيسير إجراء البحوث الإلكترونية.

١٥ - ووفقا للفقرة ٢ (أ) من القرار ٩٧/٦٦، أذنت الجمعية العامة للأمين العام بمنح عدد من الزمالات، على أن يُحدد هذا العدد في ضوء الموارد الإجمالية المتاحة لبرنامج المساعدة، وأن تُمنح الزمالات لمرشحين أكفاء من البلدان النامية لحضور برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في عام ٢٠١٢.

١٦ - ومنذ عام ٢٠١٠، تولت شعبة التدوين تنظيم برنامج الزمالات في لاهاي كتدبير ضروري لتحقيق وفورات من شأنها أن تزيد عدد الزمالات (انظر A/65/514، الفقرة ١٢). وستواصل شعبة التدوين الاضطلاع بجميع المهام المتصلة بتنظيم برنامج الزمالات وإدارته في عام ٢٠١٣ طالما توفرت لها الموارد اللازمة لذلك. وتعتزم شعبة التدوين منح ٢٠ زمالة في عام ٢٠١٣ في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١٧ - ولتحقيق مزيد من الوفورات في التكاليف، واصلت شعبة التدوين دعوة الجامعات والمؤسسات والمنظمات وكذلك الأفراد إلى تقديم تبرعات (مالية وعينية) أو تقديم مساعدة بأشكال أخرى على تنفيذ برنامج الزمالات وفقا للفقرة ١٨ من القرار ٩٧/٦٦. وقدم قلم

(٧) ستكون هذه المواد التدريبية متاحة مجانا على موقع المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي.

محكمة العدل الدولية مكاتب ومعدات ذات صلة ليستخدمها موظفو شعبة التدوين والمحاضرون، وقدّم كذلك دعماً أساسياً للبرنامج في المجالين الإداري واللوجستي. وخفّضت أكاديمية القانون الدولي في لاهاي رسوم الدراسة لفائدة الزملاء والمرشحين المشاركين على نفقتهم الخاصة. وقدّمت مؤسسة كارنيجي قاعة لعقد الحلقات الدراسية فضلاً عن معدات ذات صلة لموظفي شعبة التدوين والمحاضرين. وقدمت المحكمة الجنائية الدولية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة، منشورات مجانية، وأدرجت تلك المنشورات في مواد التدريب المقدمة إلى المشاركين. وأخيراً، أذنت هيئات ودور نشر وصحف قانونية مختلفة بإدراج مقالات علمية مجاناً في المواد الدراسية التي أعدت للمشاركين في برنامج الزمالات^(٨).

الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي

١٨ - تضطلع شعبة التدوين أيضاً بمسؤولية تنظيم دورات دراسية إقليمية في القانون الدولي. وتوفر هذه الدورات تدريباً عالي الجودة يتولى تقديمه كبار الأكاديميين والمهنيين ويتناول مجموعة واسعة من المواضيع الأساسية في مجال القانون الدولي، علاوة على مواضيع محددة تكون محل اهتمام خاص لدى البلدان النامية الموجودة في منطقة معينة. ولأن عدد المشاركين الذين يمكن استيعابهم في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي محدود، فإن الدورات الدراسية الإقليمية توفر آلية هامة لتوسيع نطاق فرص التدريب في مجال القانون الدولي المتاحة للمحامين الشباب من البلدان النامية. وهي تتيح أيضاً فرصة للمشاركين لكي يركزوا على قضايا القانون الدولي المعاصرة ذات الاهتمام المشترك في المنطقة وذلك من أجل تعزيز مزيد من التفاهم والتعاون بشأن هذه القضايا.

١٩ - وبسبب الزيادة في الطلب على التدريب في مجال القانون الدولي، تواصل شعبة التدوين استطلاع إمكانية تحديد أماكن دائمة للدورات الإقليمية من أجل تيسير تنظيم هذه الدورات لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة وعلى أساس منتظم.

(٨) تعرب شعبة التدوين عن تقديرها لأكاديمية القانون الدولي في لاهاي، و Revue québécoise de droit international، و Cambridge University Press، و Editions A. Pedone، و Schulthess Juristische Medien، على السماح للشعبة باستخدام المقالات العلمية والمواد القانونية للأغراض الأكاديمية كجزء من المواد الدراسية لبرنامج الزمالة.

٢٠ - وفي عام ٢٠١٢، نُظمت دورة دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي للمحاميين الناطقين بالفرنسية من بلدان في أفريقيا. وعُقدت الدورة في أديس أبابا في الفترة من ٦ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠١٢، ونظمتها شعبة التدوين بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي. وقدمت اللجنة قاعة لعقد الحلقة الدراسية، ومكاتب، ومعدات، وخدمات النقل والمساعدة الإدارية لموظفي شعبة التدوين والمحاضرين، وكذلك خدمات الترجمة الشفوية لجلساتي الافتتاح والاختتام. وترعرع الاتحاد الأفريقي بمبلغ ٣٠.٠٠٠ دولار للدورة الدراسية الإقليمية، ونظم زيارة دراسية إلى مقره، وشمل ذلك خدمات النقل لهذا الغرض. وحضر الدورة الدراسية ما مجموعه ٢٨ مشاركاً (٢٠ رجلاً و ٨ نساء)^(٩).

٢١ - وشملت الحلقات الدراسية التي نُظمت في الدورة الدراسية الإقليمية المواضيع التالية: "مقدمة في القانون الدولي" (إ. دوديه، الأمين العام لأكاديمية القانون الدولي في لاهاي، وأستاذ دائم في جامعة باريس الأولى (بانتيون - سوربون))؛ و "قانون حقوق الإنسان" و "تنقل الأشخاص" (القاضي ف. أوغويرغوز، المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب)؛ و "القانون البيئي الدولي" (الأستاذة ل. بواسون دو شازورن، جامعة جنيف)؛ و "قانون البحار" (الأستاذ ت. تريفيس، جامعة ميلانو، وقاض سابق في المحكمة الدولية لقانون البحار)؛ و "تقرير المصير في القانون الدولي" و "أهمية القانون الدولي في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين" (القاضي أ. يوسف، محكمة العدل الدولية)؛ و "القانون الإنساني الدولي" و "القانون الجنائي الدولي" (الأستاذ د. ممتاز، جامعة طهران، وعضو سابق في لجنة القانون الدولي)؛ و "القانون الدبلوماسي والقنصلي" (إ. وايلر، أستاذ محاضر في معهد الدراسات العليا الدولية والإقليمية، جنيف)؛ و "المنظمات الدولية" و "القانون التجاري الدولي" (الأستاذ هـ. رويز - فابري، جامعة باريس الأولى (بانتيون - سوربون))؛ و "البحوث في القانون الدولي"، و "مسؤولية الدولة" و "تسوية المنازعات بالوسائل السلمية" (الأستاذ ب. بودو - ليفينيك، جامعة باريس الثامنة (فينسين سانت دينيس))، و "أعمال لجنة القانون الدولي" و "التحفظات على المعاهدات" و "حصانة مسؤولي

(٩) ورد ما مجموعه ٩٧ طلباً من ٢٦ دولة أفريقية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ووقع الاختيار على ستة وعشرين مشاركاً من البلدان التالية: أنغولا وبنين وبوروندي وتشاد وتوغو والجزائر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي والسنغال وغينيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكونغو ومالي والمغرب وموريتانيا والنيجر. وحضر أيضاً الدورة الدراسية مشاركان من الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الدراسية بصفة مراقب أحد موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الدول من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية“ (ج. بوزيني، موظف قانوني، شعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية).

٢٢ - ونُظمت زيارة دراسية إلى الاتحاد الأفريقي ألقى خلالها عدد من موظفيه المحاضرات التالية: ”وجهات نظر حول مجموعة مختارة من سياسات وقرارات الاتحاد الأفريقي“ (ب. كيوكو، المستشار القانوني لمفوضية الاتحاد الأفريقي)؛ و ”المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب“ (هـ. س. صلاح، خبير في مجال حقوق الإنسان)؛ و ”منظومة السلام والأمن الأفريقية“ (أ. م. كامبودزي، أمين مجلس السلام والأمن).

٢٣ - وستعقد الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا في مجال القانون الدولي للعام الثالث على التوالي في إثيوبيا في عام ٢٠١٣ إذا توفر تمويل كاف لذلك.

٢٤ - وستعقد الدورة الدراسية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال القانون الدولي في تايلند في الفترة من ١٢ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وستشمل الحلقات الدراسية المواضيع التالية: ”تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية“ و ”الحماية الدبلوماسية“ (ل. كافليش، أستاذ فخري، معهد الدراسات العليا الدولية والإثنائية، جنيف، ورئيس لجنة القانون الدولي)؛ و ”مقدمة في القانون الدولي“ و ”الولاية القضائية للدول وحصانات الدول“ و ”مسؤولية الدولة“ (الأستاذ م. كاوانو، جامعة واسيدا)؛ و ”قانون المعاهدات“ و ”المنظمات الدولية“ (الأستاذ ب. بودو - ليفينيك، جامعة باريس الثامنة (فينسين سانت دينيس))؛ و ”القانون الدولي لحقوق الإنسان“ (الأستاذ م. بينتو، جامعة بوينس أيرس)؛ و ”قانون البحار“ (الأستاذ ت. تريفيس، جامعة ميلانو، قاض سابق في المحكمة الدولية لقانون البحار، وعضو في مجلس أمناء أكاديمية لاهاي)؛ و ”القانون الإنساني الدولي“ و ”القانون الجنائي الدولي“ (ك. ريوردان، المدير العام لقسم الدفاع القانوني في قوات الدفاع النيوزيلندية)؛ و ”قانون التجارة الدولية“ (الأستاذ م. م. مينيغي، جامعة جنيف)؛ و ”القانون البيئي الدولي“ (الأستاذ س. ماكافري، جامعة الباسيفيك، عضو سابق في لجنة القانون الدولي)؛ و ”البحوث في القانون الدولي“ و ”أعمال لجنة القانون الدولي“ (د. نانوبولس، موظف قانوني، مكتب الشؤون القانونية).

٢٥ - وتتولى شعبة التدوين بحث وجمع المواد القانونية التي أوصى بها المحاضرون للدورات الدراسية الإقليمية. وتستخدم الشعبة برنامجها الخاص بالنشر المكتبي من أجل الإعداد التقني للمواد التدريبية المطبوعة^(١٠). وعلاوة على ذلك، تقدم الشعبة أقراصا مدمجة أو مخازن ذاكرة محمولة USB، لتيسير إجراء البحوث الإلكترونية للمشاركين من البلدان النامية المحدودة الاتصال بالإنترنت.

٢٦ - وستنظم شعبة التدوين دورة دراسية إقليمية لأفريقيا في مجال القانون الدولي في مقر الاتحاد الأفريقي في الفترة من ١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ إذا توفرت تبرعات كافية. وسترسل الشعبة أيضا بعثة تخطيط إلى كوستاريكا في عام ٢٠١٣ من إجراء دورة دراسية إقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال القانون الدولي في عام ٢٠١٤. بيد أن الشعبة لن تنظم دورة دراسية إقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال القانون الدولي في عام ٢٠١٣ بسبب الافتقار إلى الدعم المالي.

مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي

٢٧ - أنشأت شعبة التدوين المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي استجابة للطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي، الذي لا يمكن تلبيته عن طريق الدورات التدريبية التقليدية. والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي هي مركز افتراضي للتدريب والبحوث يشارك فيه أكثر من ٣٠٠ من كبار أساتذة القانون الدولي والقضاة والمهنيين من مختلف البلدان والنظم القانونية الذين يساهمون في ركائزه الثلاث وهي سلاسل المحاضرات، والمحفوظات التاريخية، ومكتبة البحوث. وتتضمن سلاسل المحاضرات أكثر من ٢٧٠ محاضرة حول مجموعة واسعة من مواضيع القانون الدولي. وتتضمن المحفوظات التاريخية مذكرات توطئة كتبها جهابذة القانون حول أكثر من ٩٠ صكا قانونيا، فضلا عن تاريخ المراحل

(١٠) أعدت شعبة التدوين تسعة مجلدات من المواد التدريبية لدورة عام ٢٠١٢ التدريبية الإقليمية لأفريقيا في مجال القانون الدولي، وثمانية مجلدات من المواد التدريبية لدورة عام ٢٠١٢ التدريبية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال القانون الدولي. وتعرب شعبة التدوين عن تقديرها للجهات التالية: En Temps Réel، و Brill Academic Publishers، ومجلس كارينجي للأخلاقيات في الشؤون الدولية، و Centro de Direito، و Edinburg University Press، و Editions Nemesis a.s.b.l، و Éditions Bruylant، و ILSA Journal of International Law، و Pedone، و أكاديمية القانون الدولي في لاهاي، والجمعية الوطنية لكيبك، و Oxford University Press، و University Journal of International Law and Politics، و واطومسون رويترز، و University of Chicago Press، على السماح للشعبة باستخدام المقالات العلمية للأغراض الأكاديمية كجزء من المواد الدراسية للدورتين الدراسيتين الإقليميتين.

الإجرائية والوثائق ومواد المحفوظات السمعية البصرية ذات الصلة التي أعدها شعبة التدوين. وتبحث الشعبة عن التراث السمعي البصري للأمم المتحدة في مجال القانون الدولي، وتتولى حفظه ورقمته في المحفوظات التاريخية إلى أقصى حد ممكن وفقا لحجم التبرعات. ولم يتسن ذلك في عام ٢٠١٢ بسبب عدم كفاية الموارد. وتوفر مكتبة البحوث مكتبة شبكية واسعة تشتمل على المعاهدات والاجتهادات القضائية والمنشورات والوثائق والكتابات العلمية.

٢٨ - وتمتch المكتبة السمعية البصرية الأمم المتحدة القدرة على أن توفر بتكلفة منخفضة نسبيا تدريباً عالي الجودة ومجاناً لعدد غير محدود من الأفراد والمؤسسات في مختلف بلدان العالم عن طريق شبكة الإنترنت. وفي إطار أنشطة التعميم، قدمت شعبة التدوين عروضاً عن المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي في الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي في إثيوبيا، والمؤسسة الأفريقية لمؤتمر القانون الدولي في موزامبيق، وبرنامج زمالات القانون الدولي في هولندا، ومعرض يوسو العالمي في جمهورية كوريا، والجمعية الأسترالية والنيوزيلندية لمؤتمر القانون الدولي في نيوزيلندا، وكذلك لجنة العلاقات القضائية الدولية لمؤتمر الولايات المتحدة القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية^(١١). ولقد تصفح موقع المكتبة السمعية البصرية أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ مستخدم في ١٩٢ دولة عضواً.

٢٩ - وعلى النحو الذي أُشير إليه خلال عرض المشروع التجريبي للمكتبة السمعية البصرية في عام ٢٠٠٧، وكُرّر مراراً بعد ذلك، يتعلق الأمر هنا بمشروع رئيسي يتجاوز الموارد الحالية لشعبة التدوين. وستواصل الشعبة تطوير المكتبة السمعية البصرية، ولكن ذلك يتوقف على تلقيها التمويل اللازم.

النشر

٣٠ - يهدف نشر المطبوعات والمعلومات القانونية عن طريق الإنترنت، وكذلك عن طريق وسائط الإعلام الإلكترونية الأخرى، إلى توفير موارد مكتملة للعدد المحدود من النسخ المطبوعة، دون المساس بالقيمة الفريدة للمواد المطبوعة للبحوث والتعليم في مجال القانون، وبخاصة للمحامين في البلدان النامية المحدودة الاتصال بالإنترنت. وتوفر هذه المواد مجاناً على الإنترنت لتعزيز تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، ولا سيما للمحامين في البلدان النامية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أنشأت شعبة التدوين موقعين شبكيين جديدين للمنشورات، أحدهما للسلسلة التشريعية، والآخر لموجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولي الدائمة (انظر المرفق الثاني).

(١١) سبق تقديم عروض مماثلة في كل من الاتحاد الروسي وإثيوبيا وأوكرانيا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والسويد والصين والمكسيك وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

توزيع المنشورات القانونية الصادرة عن الأمم المتحدة

٣١ - أُرسِلت نسخ من المنشورات القانونية الصادرة عن الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ إلى المؤسسات في البلدان النامية التي تتلقى هذه المنشورات في إطار البرنامج، وإلى مؤسسات أخرى في عدد من البلدان، ولا سيما في البلدان النامية، التي قدمت الدول الأعضاء المعنية طلبات لإرسال تلك المنشورات إليها.

ثالثا - المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بتنفيذ برنامج المساعدة في عام ٢٠١٣

٣٢ - ستنفذ الأنشطة الجارية في إطار برنامج المساعدة في عام ٢٠١٣ وفقا للمبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين (A/66/505، الفرع الثالث) والتي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ٩٧/٦٦.

رابعا - الآثار الإدارية والمالية لبرنامج المساعدة

ألف - خلال عام ٢٠١٢

٣٣ - خلال عام ٢٠١٢، كانت التكلفة الفعلية لإنتاج المطبوعات وإرسالها إلى المؤسسات في البلدان النامية أقل من الاعتمادات المخصصة للخدمات الإدارية والمشاركة الواردة في الميزانية البرنامجية الموضوعية التي تمول كل منشور.

٣٤ - وفيما يخص التمويل المقدم لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، فقد أدرج ما مجموعه ٤٣٧ ٥٠٠ دولار في الميزانية العادية في إطار الباب ٨، الشؤون القانونية (المنح والتبرعات)، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٥ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٩٧/٦٦ أن يوفر الموارد اللازمة لبرنامج المساعدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين القادمة وما يليها، بغرض كفالة استمرار فعالية البرنامج ومواصلة تطويره، وبخاصة تنظيم دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي بصفة منتظمة، وكفالة قدرة المكتبة السمعية البصرية على الاستمرار. وكررت الجمعية طلبها إلى الدول الأعضاء وإلى من يهمهم الأمر من منظمات ومؤسسات وأفراد، بتقديم تبرعات لتمويل الأنشطة في إطار البرنامج. ووفقا لذلك، أُرسِلت إلى الدول الأعضاء مذكرة شفوية في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ من أجل توجيه انتباهها إلى القرار ٩٧/٦٦.

٣٦ - وفي عام ٢٠١٢، وردت تبرعات للمكتبة السمعية البصرية من فنلندا (٦ ١٤٢ دولار)، وألمانيا (٥٤ ١٣٢ دولار)، وإسرائيل (٥ ٠٠٠ دولار)، ونيوزيلندا (٧ ٧٦١ دولار)، والسويد (٢٥ ٠٠٠ دولار)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٧ ٩٢١ دولار). وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت المكسيك بتقديم تبرع (٥ ٠٠٠ دولار) للمكتبة السمعية البصرية. ووردت أيضا تبرعات للدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي من غانا (١ ٠٠٠ دولار)، ونيوزيلندا (٨ ١٩١ دولار)، وقطر (٣ ٠٠٠ دولار)، والاتحاد الأفريقي (٣٠ ٠٠٠ دولار). ولم ترد أي تبرعات أخرى لأنشطة شعبة التدوين في إطار برنامج المساعدة^(١٢).

٣٧ - وفي عام ٢٠١٢، قدمت البلدان التالية تبرعات لزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ في مجال قانون البحار: الأرجنتين (٥ ٠٠٠ دولار)، وقبرص (٢ ٥٨٠ دولار)، وفنلندا (٦ ٠٧٤ دولار)، وموناكو (١٠ ٣٣٥ دولار)، وسري لانكا (١٠ ٠٠٠ دولار)، وترينيداد وتوباغو (٥ ٠٠٠ دولار)، والمملكة المتحدة (٢٠ ٠٠٠ دولار).

باء - خلال عام ٢٠١٣

٣٨ - تُغطى تكلفة تجهيز وشحن المنشورات القانونية الصادرة عن الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ من الاعتمادات التقديرية المدرجة في الأبواب ذات الصلة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٩ - وفيما يتعلق برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، ومثلما ذكر في الفقرة ٣٤ أعلاه، خُصص مبلغ ٤٣٧ ٥٠٠ دولار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في إطار الباب ٨ (الشؤون القانونية).

٤٠ - وسيواصل الأمين العام طلب التبرعات والمساهمات العينية للبرنامج، عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٧/٦٦. ومن الجدير بالملاحظة أن مبلغ التبرعات قد تناقص بشكل ملحوظ

(١٢) وردت في عام ٢٠١١ تبرعات لبرنامج تقديم المساعدة بعد إعداد التقرير السابق للأمين العام بشأن هذا البند (A/66/505)، من ترينيداد وتوباغو (١٠ ٠٠٠ دولار)، وكذلك لأنشطة برنامجية محددة: (أ) برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، من أيرلندا (٢ ١٠٠ دولار)؛ (ب) الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، من الكونغو (١٠ ٣٦٦ دولار) وفنلندا (٩ ٣١٢ دولار)؛ و (ج) المكتبة السمعية البصرية، من الجمهورية التشيكية (٨ ٨٢٣ دولار)، وفنلندا (٩ ٣١٢ دولار)، وأيرلندا (٨ ٩٦٢ دولار)، وإيطاليا (٥ ٠٠٠ دولار)، والمكسيك (٥ ٠٠٠ دولار)، والسويد (٢٥ ٠٤٠ دولار)، وسويسرا (٢٤ ٩٧٥ دولار).

في السنوات الأخيرة وأن الموارد المتاحة ليست كافية لتمويل الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي أو لمواصلة تطوير المكتبة السمعية البصرية في عام ٢٠١٣.

خامسا - اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

ألف - العضوية

٤١ - عينت الجمعية العامة في قرارها ٩٧/٦٦ الدول الأعضاء الخمس والعشرين التالية لتكون أعضاء في اللجنة الاستشارية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥: الاتحاد الروسي وإثيوبيا والأرجنتين وألمانيا وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا وباكستان والبرتغال وترينيداد وتوباغو والجمهورية التشيكية وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان وسورينام وشيلي وغانا وفرنسا وقبرص وكندا وكينيا ولبنان وماليزيا والمكسيك ونيجيريا والولايات المتحدة.

باء - نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام في دورتها السابعة والأربعين

٤٢ - تولى رئاسة الدورة السابعة والأربعين للجنة الاستشارية السيد كين كندا، الممثل الدائم لغانا. وتولت شعبة التدوين تقديم خدمات الأمانة. وشاركت في الدورة الدول التالية الأعضاء في اللجنة: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، والبرتغال، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسودان، وسورينام، وشيلي، وغانا، وفرنسا، وقبرص، ولبنان، وماليزيا، والمكسيك، ونيجيريا، والولايات المتحدة.

٤٣ - واستعرضت أمينة اللجنة الاستشارية الأنشطة التي أجريت في عام ٢٠١٢ والتقدم الذي أحرزته شعبة التدوين في جهودها الرامية إلى تعزيز برنامج المساعدة وتنشيطه وتوسيع نطاقه من أجل الاستجابة بشكل أفضل للطلب المتزايد على التدريب وعلى المواد الضرورية للأبحاث في مجال القانون الدولي في البلدان النامية قبل حلول الذكرى السنوية الخمسين للبرنامج في عام ٢٠١٥.

٤٤ - وأنتت اللجنة الاستشارية على شعبة التدوين لتنظيمها هذه الأنشطة ذات القيمة الكبيرة للممارسين والأكاديميين في شتى بلدان العالم، ولما تبذله من جهود لتعزيز هذه الأنشطة.

٤٥ - واستعرضت أمانة اللجنة الاستشارية الجوانب المالية والإدارية للبرنامج، بما في ذلك التخفيض الذي طرأ في السنوات الأخيرة على تمويل البرنامج من الميزانية العادية والانخفاض الحاد في التبرعات. وأشارت إلى أن الموارد المتاحة لا تكفي لإجراء الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي أو مواصلة تطوير المكتبة السمعية البصرية. وأشارت أيضاً إلى ضرورة أن تؤخذ في الحسبان مسألة التمويل غير الكافي للأنشطة عند إعداد برنامج الأنشطة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي ستنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السابعة والسنتين.

٤٦ - واعترفت اللجنة الاستشارية بالمساهمة الكبيرة التي يقدمها البرنامج في تدريس القانون الدولي ونشره ليعود بالفائدة على المحامين في جميع البلدان ومن جميع النظم القانونية ومناطق العالم منذ نصف قرن تقريباً، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على التدريب وعلى المواد الضرورية للأبحاث في مجال القانون الدولي، الأمر الذي خلق تحديات جديدة للبرنامج.

٤٧ - ولاحظت اللجنة الاستشارية بقلق عدم توفر التمويل الكافي لتلك الأنشطة، وقررت أن تنظر في دورتها الثامنة والأربعين في مدى إمكانية استمرار الاعتماد على التبرعات بوصفها وسيلة لتمويل تلك الأنشطة، وفي ضرورة توفير وسيلة تمويل يمكن التعويل عليها بشكل أفضل، وذلك عن طريق الميزانية العادية.

٤٨ - وأوصت اللجنة الاستشارية بضرورة اتخاذ خطوات لتنفيذ طلب الجمعية العامة في قرارها ٩٧/٦٦ بأن يوفر الأمين العام الموارد اللازمة لبرنامج المساعدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بغرض كفالة استمرار فعالية البرنامج ومواصلة تطويره، وبخاصة تنظيم دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي بصفة منتظمة، وكفالة توفر مقومات البقاء للمكتبة السمعية البصرية.

المرفق الأول

المنشورات القانونية الصادرة عن مكتب الشؤون القانونية

شعبة التدوين^(أ)

(أ) الحولية القانونية للأمم المتحدة: حولية عام ٢٠٠٥ (بالإسبانية)؛ حولية عام ٢٠٠٦ وحولية عام ٢٠٠٧ (بالصينية)؛ وحولية عام ٢٠٠٦ (بالروسية)؛ وحولية عام ٢٠١١ (بالإنكليزية)^(ب)؛

(ب) مجموعة الأمم المتحدة لقرارات التحكيم الدولي: المجلد الثلاثون (يصدر قريباً)؛

(ج) أعمال لجنة القانون الدولي: الإصدار الثامن، المجلدان ١ و ٢؛

(د) السلسلة التشريعية: نصوص تتعلق بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً؛

(هـ) موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولي الدائمة (يصدر قريباً)؛

(و) مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن: Add.13 و ST/PSCA/1/Add.12 إضافة للمرجع (يتعلقان بالفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، والفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، على التوالي)^(ج)؛

(ز) الصكوك الدولية المتصلة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه (بالصينية)^(د)؛

(ح) حولية لجنة القانون الدولي: حولية ١٩٩٥، المجلد الثاني (الجزء الأول) (بالصينية)؛ وحولية ١٩٩٦، المجلد الأول (بالصينية)؛ وحولية ٢٠٠٤، المجلد الثاني

(أ) واصلت شعبة التدوين استخدام برنامجها الخاص بالنشر المكتبي لتسريع إصدار الحولية القانونية للأمم المتحدة، ومجموعة الأمم المتحدة لقرارات التحكيم الدولي، وأعمال لجنة القانون الدولي، واستخدمته أيضاً لإصدار السلسلة التشريعية، وموجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولي الدائمة. وستواصل الشعبة استخدام برنامجها للنشر المكتبي لهذه المنشورات، وكذلك لمواد التدريب، طالما توفرت لديها الموارد للقيام بذلك.

(ب) ستواصل شعبة التدوين استطلاع إمكانية إعداد مجلد خاص من الحولية القانونية للأمم المتحدة يتضمن آراء قانونية لم يسبق إدراجها في المنشور، الذي صدر لأول مرة في عام ١٩٦٣، ويتوقف ذلك على الموارد المتاحة.

(ج) انظر تقرير الأمين العام المتعلق بهذا الموضوع (A/67/189).

(د) انظر قرار الجمعية العامة ٦٠/٤٩.

(الجزء الأول والجزء الثاني) (بالإنكليزية)؛ وحولية ٢٠٠٤، المجلد الأول والمجلد الثاني (الجزء الثاني) (بالفرنسية)؛ وحولية ٢٠٠٤، المجلد الأول والمجلد الثاني (الجزء الثاني) (بالإسبانية)؛ وحولية ٢٠٠٥، المجلد الأول (بالفرنسية).

شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار

التعميم الإعلامي المتعلق بقانون البحار: العدد ٣٥.

شعبة القانون التجاري الدولي

- (أ) اتفاقية عام ١٩٧٤ المتعلقة بمدة التقادم في البيع الدولي للبضائع، بالصيغة المعدلة في عام ١٩٨٠، مع مذكرة توضيحية منقحة؛
- (ب) موجز الأونسيترال للاجتهادات القضائية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع، إصدار عام ٢٠١٢؛
- (ج) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي؛
- (د) قواعد الأونسيترال للتحكيم (بصيغتها المنقحة في عام ٢٠١٠)؛
- (هـ) موجز الأونسيترال لعام ٢٠١٢ بشأن الاجتهادات القضائية المتعلقة بالقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي؛
- (و) النصوص المتعلقة بالضمانات، الصادرة عن الأونسيترال ومؤتمر لاهاي والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص؛
- (ز) مجموعة الاجتهادات القضائية التي تستند إلى صكوك الأونسيترال: الخلاصات المرقمة من ١١٢ إلى ١١٦؛
- (ح) ثبت مراجع حول الدراسات الحديثة المتعلقة بعمل الأونسيترال منذ عام ١٩٦٨ إلى الآن.

قسم المعاهدات

- (أ) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة: ٤٥ مجلدا أعدها القسم وأرسلها للنشر^(هـ)؛
- (ب) البيان الشهري للمعاهدات والاتفاقات الدولية^(ز)؛
- (ج) منشور المناسبات ذات الصلة بالمعاهدات في عام ٢٠١٢ (يصدر قريباً).

(هـ) عملاً بالمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

(و) عملاً بالمادة ١٣ من أنظمة إنفاذ المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

المرفق الثاني

المواقع الشبكية التي يتعدها مكتب الشؤون القانونية

الموقع الشبكي	عنوان الموقع
قسم المعاهدات	
مجموعة معاهدات الأمم المتحدة	http://treaties.un.org
شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار	
المحيطات وقانون البحار	www.un.org/Depts/los/index.htm
شعبة القانون التجاري الدولي	
لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	www.uncitral.org
شعبة التدوين	
تدوين القانون الدولي	www.un.org/law/index.htm
اللجنة السادسة للجمعية العامة	www.un.org/en/ga/sixth
لجنة القانون الدولي	www.un.org/law/ilc
اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة	www.un.org/law/chartercomm
اللجنة المخصصة للمساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات	www.un.org/law/criminalaccountability
اللجنة المخصصة المعنية بإقامة العدل في الأمم المتحدة	www.un.org/law/administrationofjustice
اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	www.un.org/law/terrorism
اللجنة المخصصة المعنية بمحاصنات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية	www.un.org/law/jurisdictionalimmunities
اللجنة المخصصة المعنية بالاتفاقية الدولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر	www.un.org/law/cloning
اللجنة المخصصة المعنية بمسألة نطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها	www.un.org/law/UNsafetyconvention
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	http://untreaty.un.org/cod/icc/index.html
برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه	www.un.org/law/programmeofassistance
برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي	www.un.org/law/ilfp
الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي	www.un.org/law/rcil
مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي	www.un.org/law/avl
بوابة الأمم المتحدة الإلكترونية للمنشورات القانونية	www.un.org/law/UNlegalpublications
مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة	www.un.org/law/repertory
الحولية القانونية للأمم المتحدة	www.un.org/law/UNJuridicalYearbook/index.htm

الموقع الشبكي	عنوان الموقع
موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية	www.un.org/law/ICJsummaries
المؤتمرات الدبلوماسية (الوثائق الرسمية لوقائع الجلسات)	http://untreaty.un.org/cod/diplomaticconferences/index.html
مجموعة الأمم المتحدة لقرارات التحكيم الدولي	www.un.org/law/riaa
سلسلة الأمم المتحدة التشريعية	www.un.org/law/legislative
موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية	www.un.org/law/PCIJsummaries